



يرضى بيشاركته في هذه المفاهرة التي نفض يديه منها في عهده وزيرات. و وزراه الخارجية المصرية هما : اسماعيل فهمي ومحمد ابراهير كامل. من واراة :

وهي باطلة قوميا لانها حققت للكيان السهيوني الدخيل اول اغتراف عر بشرعية وجوده في قلب الوطن العربي (فلسطين) وهو امر كان بالنس

لذلك الكيان في حكم المستحيل ، وبالاضافة الى ذلك فان هذ الانسراف يكرس فصل الجناح الشرقي من الوطن العربي عن اخيه النوام الجن

وهي باطلة من وجهة النظر القوبية لانها تحل محل العلاقات العرب

وسياحية وثقافية كما يتضح من منطوق الفقسرة الخامسة من المادة

لسادسة التي تتمن على ان « الالتزامات الناشئة عن هذه الماهدة هي

التي تكون ملزمة ونافذة » وفي ذلك ابطال لكل ما عقد بين مصر وبين اية

دولة عربية من معاهدات او اتفاقيات سواء تمت في نطاق العامة

وهي باطلة قوميا لان المادة العاشرة منها جعلت من مياه خليج العقبة

ومنائق تيران وهي مياه اقليمية مصرية واردنية وسعودية وفلسطنية

معرات مائية دولية مفتوحة لكافة الدول دون عائق او ايقساف لعرسة

المدحة المجور مجوبي . • وهي باطلة في نظر القانون الدولي لانها تبت خارج نطساق المتقدة الدولية متجاهلة كل ما اشارت اليه قرارات جمعيتها المعوسية ومطس

الامن فيها من الحقوق العربية الثابئة في فلسطين وما تضمئته من تلور

العربية او بشكل تناثي بعيد عن الجامعة وميثاقها .

الملاحة او العبور الجوي .

مصرية اسرائيلية دبلوماسية وسياسية وسكرية

ما كان المقياس الذي يمكن أن يقيس به أي أنسان عاقسل معاهدة خام المصريبة الاسرائيلية ، فانه سرعان ما يكتشف وبعنتهي البساطسة وضوعية انها باطلة لا تقرها وطنية ولا قوبية ، ولا يعترف بها قانون ر و لا ترضى عنها انسانية ، ولا تعظى بموافقة الاسلام او الناريخ . ل من قبيل الشطط او المغالاة ان نقول : انها باطلة حسمى بعقيماس يونية العالمية والمفهوم الحقيقي للسلام . K K

بالسنبة للمقياس الوطني: فإن هذه المعاهدة فشلت في اعدادة ة المصرية الكاملة على سيناه ، حيث نصت المادة الرابعة منها على رتيبات ابن متبادلة تتمثل في اقامة مناطق محدودة التسليح في وجود قوات للامم المتحدة ومراقبين تابعين لها في مناطق اخرى ، واز طلب سعيها او سعيهم ، وان يكون سعب هذه القسوات او لاء المراقبين مشروطا بموافقة مجلسس الامن وذلك امر متعذر بيعة التركيبة لمجلس الامن وما يتمتع به اعضاؤه الدائمون مسن و (الفيتو) لاي قرار من قراراته .

ما في هذه المادة هو نصها على امكان اتخاذ اية ترتبيات امنية تَقَقَ عَلَيْهَا الطَرْفَانَ ، ويبدر أنّ موافقة السادات عـلى بقـاء معرات الاسرائيلية في سيناء تحت السيادة الاسرائيلية الى ما ترة السنوات النكاث التي سيتم في خلالها انسحاب القسوات ما جاء في تصريحات بيغن بعد زيارته الاخسيرة للقاهسرة ، هذه الموافقة ليست الا ثمرة من ثمرات تفسير اسرائيسل لطاطة من هذه المادة ،

لة بالمقياس الوطني لان رئيس النظام المصري لم يستشر اية مؤسسة من مؤسسات نظامه الشعبية أو الرسمية في المرسمية في المرسمية المرسم

ووقاحة رئيس وزراء الكيان المهيوني مناحيم بيغن الذي ظل يكيل لــه الاهاتة تلو الاهاتة دون ان يختلج للرئيس المؤمن جدا جفن او يندى له جبين او تثور فيه نخوة فيرد ولو لرة واحدة على هذه الاهانات الستي تلقاها لا بوصفه فردا لا علاقة لاحد به بل بوصفه انسانا يسدعي تعثيل نسلوا د برخسان ، و كم كنا تتمني لو التزم الرئيس المهدب جدا بيش اربمين بليون النسان ، و كم كنا تتمني لو التزم الرئيس المهدب جدا بيش هذا الإدب المثالي الحم في خطابه الاخير فيما يسمى ببجلس الشمب ، ذلك الخطاب الذي صب فيه ٨٤ شتيمة على رؤوس الذين ادانوه وادانوا

• وهي باطلة تاريخيا لان رئيس النظام المصري قدد تتكسر للعلاقسات ية بيننا وبين العدو الصهيوني ، وتجاهل ذلك التاريخ الطويل من العداء المستحكم بين المسلمين والبهود الذين طالما كسادوا للمسلمسين والاسلام ونبيه المخليم وتامروا عليه مع المنافقين والمشركين، ويكفي ان نشر في هذا المقام الا الى اخر مؤامرة من المؤامرات التي حاكها رئيس وزواً الكيان المهودي مناحيم بيغن مع الرئيس الاميركي كارتر ضد مصر داتها وقبل ان يجف المداد الذي كتبت به المعاهدة حيث عقدا اتفاقاً تتمهد الولايات المتحدة بموجبه بالوقوف الى جانب اسرائيل في حالة و مصر لاي نص من نصوص المعاهدة المتبدة هذه ،

م اشد الناس عداوة الاسلام والمسلمين وبين الرئيس المؤسن جسدا دي خان الله ورسوله وامانته وهو في كامل قواه المقلية وسع سبسق مد والاصرار والله سبحانه وتعالى يقول : « يا ايها الذب أمنوا لا و الله والرسول وتحونوا اماناتكم وانتم تعلمون » الآية 17 من سورة

وهي باطلة شرعا لان الرئيس المؤمن جدا مَرَّق أسر المسلمسين المجتمع ويذلك استحق أن ينفذ غيه الحكم التمثل في قول الرسول المقليم محمد صلى الله عليه وسلم «انه ستكون هنات وهنات فمن اراد ان يفرق امر هذه الامة وهي جميع فاضربوه بالسيف كاثنا من كسان » الحديست رقم ١٣٢٤ من «مختصر صحيح مسلم » · ● والمعاهدة باطلة حتى بعقياس الصهيونية العالمية الـ

نطاها ، يشعد بسذلك تاريسخ نشساة حركتهسا الملكسرة ونعوا هذا المجال يجدر بنا ان نعيد الى الاذهان ما صرح به ايجسال السو اعقاب حرب ١٩٦٧ حين قال : ١١ علينا أن نقيم اسرائيل الكبرى ١ العرب وبقية العالم ان يتمثلوا للامر الواقع " ولست اعتقد أن بية اخلاصا من ايجال في هذا المجال ،

• واخيرا فان معاهدة السلام المزعوبة هذه باطلة تقيقي للسلام ، أو أنها على حد تميير الفقهاء بأطلة لغة و

المعاهدة باطلة بجميع المقاييس

نشر هذا المقال في جريدة الرأي العام الكويتية في عددها الصادر رقم (5545) بتاريخ 1979/4/15 صفحة (9) بقلم الدكتور رجا سمرين.

مهما كان المقياس الذي يمكن أن يقيس به أي إنسان عاقل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإنه سرعان ما يكتشف وبمنتهى البساطة والموضوعية أنها باطلة لا تقرها وطنية ولا قومية، ولا يعترف بها قانون دولي، ولا ترضى عنها إنسانية، ولا تحظى بموافقة الإسلام أو التاريخ. وليس من قبيل الشطط أو المغالاة أن نقول: أنها باطلة حتى بمقياس الصهيونية العالمية والمفهوم الحقيقي للسلام.

• أما بالنسبة للمقياس الوطني: فإن هذ المعاهدة فشلت في إعادة السيادة المصرية الكاملة على سيناء، حيث نصت المادة الرابعة منها على إقامة ترتيبات أمن متبادلة تتمثل في إقامة مناطق محدودة التسليح في سيناء ووجود قوات للأمم المتحدة ومراقبين تابعين لها في مناطق أخرى، وعدم جواز طلب سحبها أو سحبهم، وأن يكون سحب هذه القوات أو سحب هؤلاء المراقبين مشروطاً بموافقة مجلس الأمن وذلك أمر متعذر تفرضه طبيعة التركيبة لمجلس الأمن وما يتمتع به أعضاؤه الدائمون من حق النقض (الفيتو) لأي قرار من قراراته.

ولعل أخطر ما في هذه المادة هو نصها على إمكان اتخاذ أية ترتيبات أمنية أخرى قد يتفق عليها الطرفان. ويبدو أن موافقة السادات على بقاء إحدى المستعمرات الإسرائيلية في سيناء تحت السيادة الإسرائيلية إلى ما بعد نهاية فترة السنوات الثلاث التي سيتم في خلالها انسحاب القوات الإسرائيلية كما جاء في تصريحات بيغن بعد زيارته الأخيرة للقاهرة، أقول يبدو أن هذه الموافقة ليست إلا ثمرة من ثمرات تفسير إسرائيل لهذه الجملة المطاطة من هذه المادة.

والمعاهدة باطلة بالمقياس الوطني لأن رئيس النظام المصري لم يستشر ولو مرة واحدة أية مؤسسة من مؤسسات نظامه الشعبية أو الرسمية بشأن أي نص من نصوصها طوال المدة التي استغرقتها المفاوضات. أما ما لجأ إليه رئيس ذلك النظام من عرض لنصوص المعاهدة

على مجلس الوزراء ومجلس الشعب فقد تم كما يقول المثل الشعبي بعد أن "وقع الفاس في الراس" وبعد أن تمكنت أجهزة نظامه القمعية من إسكات كل صوت ارتفع مناهضاً لسياسته الاستسلامية التي تتكرت للتاريخ النضالي الطويل للشعب المصري المكافح الصبور.

ولست أشك في أن الاستفتاء الشعبي الذي يزمع الرئيس المؤمن جداً إجراءه حول هذه المعاهدة المشؤومة سيكون عاجزاً عن إضفاء أي لون من ألوان الشرعية الوطنية عليها لأن نتيجة مثل هذا الاستفتاء معروفة سلفاً، فهي لن تقل عن 99.999% في أسوء الأحوال.

وليت أحداً يستطيع أن يداني على مدى القيمة الفعلية لاستفتاء حول أمر أصبح ملزماً لهذا النظام بعد أن وقع رئيسه عليه.

• والمعاهدة باطلة بالمقياس القومي لأن رئيس النظام المصري قد تتكر لجميع قرارات مؤتمرات القمة، فضلاً عن أنه قد أصم أذنيه عن كل ما قدم إليه من أقطاب العرب ومفكريهم من نصائح بالكف عن نهجه الاستسلامي وعدم المضي في هذه اللعبة الإمبريالية الصهيونية الخطيرة.

وهي باطلة بالمقياس القومي لأن جميع نصوصها وبدون استثناء تتناقض تناقضاً منطقياً حاداً مع جميع المواد التي يتضمنها ميثاق جامعة الدول العربية التي يبدو أن النظام المصري الحالي يعدها دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية التي أعجزت السادات عن إيجاد وزير خارجية مصري يرضى بمشاركته في هذه المغامرة الني نفض يديه منها في عهده وزيران من وزراء الخارجية المصرية وهما: اسماعيل فهمي ومحمد إبراهيم كامل.

وهي باطلة قومياً لأنها حققت للكيان الصهيوني الدخيل أول اعتراف عربي بشرعية وجوده في قلب الوطن العربي (فلسطين) وهو أمر كان بالنسبة لذلك الكيان في حكم المستحيل. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاعتراف يكرس فصل الجناح الشرقي من الوطن العربي عن أخيه التوأم الجناح الغربي.

وهي باطلة من وجهة النظر القومية لأنها تحل محل العلاقات المصرية العربية علاقات مصرية إسرائيلية دبلوماسية وسياسية وعسكرية وسياحية وثقافية كما يتضح من منطوق الفقرة الخامسة من المادة السادسة التي تنص على أن "الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي

التي تكون ملزمة ونافذة" وفي ذلك إبطال لكل ما عقد بين مصر وبين أية دولة عربية من معاهدات أو اتفاقيات سواء تمت في نطاق الجامعة العربية أو بشكل ثنائي بعيد عن الجامعة وميثاقها.

وهي باطلة قومياً لأن المادة العاشرة منها جعلت من مياه خليج العقبة ومضائق تيران وهي مياه إقليمية مصرية وأردنية وسعودية وفلسطينية ممرات مائية دولية مفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي.

• وهي باطلة في نظر القانون الدولي لأنها تمت خارج نطاق المنظمة الدولية متجاهلة كل ما أشارت إليه قرارات جمعيتها العمومية ومجلس الأمن فيها من الحقوق العربية الثابتة في فلسطين وما تضمنته من تنديد بإسرائيل ووصمها بالعنصرية ووصف أعمالها في المناطق المحتلة بأنها جرائم حرب.

وهي باطلة دولياً لأنها تجاهلت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونصبت من مصر وإسرائيل وصيتين تخططان وبمنتهى العجرفة والصلف لفرض ما يسمى بالحكم الذاتي على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من المعارضة الصارمة والعلنية لهذا الشكل من أشكال الحكم الذاتي الممسوخ.

وهي باطلة دولياً لأن المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على "أنه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق."

• وهي باطلة إنسانياً لأنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى أي حق من حقوق أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في المنفى وبذلك تكون قد تجاهلت حتى قرار مجلس الأمن رقم 242 على ما فيه من إجحاف بحق الشعب الفلسطيني الذي نظر إليه ذلك القرار من وجهة النظر الإنسانية عندما عدّه شعباً من اللاجئين ينبغي أن يتعاون العالم على إيجاد حل لمأساته العنيفة الدامية.

وهي باطلة إنسانياً لأن أحد طرفي هذه المعاهدة وهو رئيس النظام المصري لم يشعر ولو للحظة واحدة بإهدار آدميته أمام صلف وغطرسة ووقاحة رئيس وزراء الكيان الصهيوني

مناحيم بيغن الذي ظل يكيل له الإهانة دون أن يختلج للرئيس المؤمن جداً جفن أو يندى له جبين أو تثور فيه نخوة فيرد ولو لمرة واحدة على هذه الإهانات التي تلقاها لا بوصفه فرداً لا علاقة لأحد به بل بوصفه إنساناً يدعي تمثيل أربعين مليون إنسان. وكم كنا نتمنى لو التزم الرئيس المهذب جداً بمثل هذا الأدب المثالي الجم في خطابه الأخير فيما يسمى بمجلس الشعب، ذلك الخطاب الذي صب فيه 84 شتيمة على رؤوس الذين أدانوه وأدانوا جريمته البشعة النكراء.

- وهي باطلة تاريخياً لأن النظام المصري قد تتكر للعلاقات التاريخية بيننا وبين العدو الصهيوني، وتجاهل بذلك التاريخ الطويل من العداء المستحكم بين المسلمين واليهود الذين طالما كادوا للمسلمين وللإسلام ونبيه العظيم وتآمروا عليه مع المنافقين والمشركين. ويكفي أن نشير في هذا المقام إلى آخر مؤامرة من المؤامرات التي حاكها رئيس وزراء الكيان اليهودي مناحيم بيغن مع الرئيس الأمريكي كارتر ضد مصر ذاتها وقبل أن يجف المداد الذي كتبت به المعاهدة حيث عقدا اتفاقاً سريًا تعهد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه بالوقوف إلى جانب إسرائيل في حالة خرق مصر لأي نص من نصوص المعاهدة العتيدة هذه.
- والمعاهدة باطلة بمقاييس الشريعة الإسلامية لأنها تمت بين رئيس وزراء أشد الناس عداوة للإسلام والمسلمين وبين الرئيس المؤمن جداً والذي خان الله ورسوله وأمانته وهو في كامل قواه العقلية ومع سبق الترصد والإصرار والله سبحانه وتعالى يقول: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله ورسوله وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" الآية 27 من سورة الأنفال.

وهو قد اتخذ من أعداء الله أولياء من دون المؤمنين، والله جل شأنه يقول: "لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء" الآية 28 من سورة آل عمران. ويقول عز من قائل: "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم" الآية 51 من سورة المائدة. وقد وجد الرئيس المؤمن جداً سعادته وهناءه وقرة عينة في التحالف غير المقدس مع رئيس الدولة اليهودية وعراب الإمبريالية الأكبر كارتر، وهو بذلك يكون وبكل صراحة

ووضوح قد انحاز إلى معسكر الكفر الذي هو ملة واحدة والذي كان وما زال وسيظل يناصب المسلمين العداء ويدبر لهم المكائد.

وهي باطلة شرعاً لأن الرئيس المؤمن جداً والموقع على المعاهدة بإعلانه المتكرر عن وجوب الفصل بين الدين والسياسة إنما يمثل وجهة النظر الإلحادية القائلة بأن الدين أفيون الشعوب، ووجهة النظر الكافرة التي تجعل ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وهو بذلك يتجاهل قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون" الآية 47 من سورة المائدة. وهو بذلك يدخل في عداد الذين أنبهم الله بقوله: "أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض" الآية 85 من سورة البقرة.

وهي باطلة شرعاً لأن الرئيس المؤمن جداً فرّق أمر المسلمين المجتمع وبذلك استحق أن ينفذ فيه الحكم المتمثل في قول الرسول العظيم محمد صلى الله عليه وسلم: "أنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان" الحديث رقم 1234 من مختصر صحيح مسلم.

• والمعاهدة باطلة حتى بمقاييس الصهيونية العالمية التي تقوم استراتيجيتها على تنفيذ حلم إسرائيل الكبرى (من الفرات إلى النيل) ولذلك فإن أي اتفاق يمكن أن يتناقض أو يتعارض مع هذا الحلم أو يشكل عائقاً في طريقه إنما تنظر إليه الصهيونية العالمية على أنه أسلوب مرحلي تتطلبه مصلحة المسيرة الصهيونية الخبيثة التي مهرت في تقدير مواقع خطاها، يشهد بذلك تاريخ نشأة حركتها الماكرة ونموها واستفحالها وتحقيق ما تمكنت من تحقيقه من حلمها المتعدد الأبعاد. وفي هذا المجال يجدر بنا أن نعيد إلى الأذهان ما صرح به إيجال ألون في أعقاب حرب 1967 حين قال: "علينا أن نقيم إسرائيل الكبرى، وعلى العرب وبقية العالم أن يمتثلوا للأمر الواقع." ولست أعتقد أن بيغن أقل إخلاصاً من إيجال في هذا المجال.

وإذا تأملنا ما تنطوي عليه المعاهدة من تمكين لإسرائيل ببسط سيطرتها الفكرية والاقتصادية على مصر وعلى من يمكن أن يدور في فلكها من الدول المؤيدة لسياستها أدركنا أنها ليست إلا أسلوباً جديداً يضاف إلى أساليب الصهيونية العالمية التي لا تحصى ولا تعد.

• وأخيراً فإن معاهدة السلام المزعومة هذه باطلة حتى بمقابيس المفهوم الحقيقي للسلام، أو أنها على حد تعبير الفقهاء باطلة لغة واصطلاحاً لأنها ومنذ اللحظة التي رافقت توقيعها الكريه عملت بسرعة تفوق سرعة الضوء على زيادة حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط وليس أدل على بطلان استحقاقها الاتصاف بأنها معاهدة سلام من تصريح وزير خارجية الكيان الصهيوني بعد توقيعها بيوم واحد من أنها ترقى إلى مرتبة الحلف بين مصر وإسرائيل وشاهدة هذا القران غير الشرعى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل أبشع ما يمكن أن يترتب على معاهدة السفاح هذه من أخطار هو تحول القوات المصرية من قوات عربية تناضل في سبيل القضايا القومية إلى شراذم من المرتزقة الذين سوف تستخدمهم الإمبريالية لضرب حركات التحرر العربية والإفريقية حفاظاً على مصالحها في هذه المنطقة من العالم.

ولا يقل بشاعة عن ذلك ما ستنتجه هذه المعاهدة للقوات الإسرائيلية من فرصة النفرد بالدول العربية المناهضة لها ولهذا الصلح المنفرد، وبعد أن نجحت بالتعاون مع زعيمة الإمبريالية العالمية في عزل مصر وإبعادها عن مسيرة التحرر العربي التي جعلت في مقدمة أهدافها تحرير فلسطين. والآن بقي أن نتساءل: هل في استطاعة هذه المعاهدة المسخ أن تحقق ما هدفت إليه؟ وإن كان في استطاعتها ذلك، فما السبيل إلى إسقاطها وإحباط مخططاتها...؟ لذلك أكثر من حديث إن شاء الله.

ما حققته المعاهدة.. وما يمكن أن تحققه

نشر هذا المقال في جريدة الرأي العام في عددها رقم (5562) الصادر في الكويت بتاريخ 1979/5/2، صفحة (18) بقلم الدكتور رجا سمرين.

تذكرنا المعاهدة الإسرائيلية المصرية المسخ بأول تجربة طبية نجم عن نجاحها ميلاد طفلة الأنبوب المشهورة لويس براون. والسبب في ذلك هو ما سبق التجربة المذكورة وما رافقها وما أعقبها من آراء وتوقعات وتسؤلات، وما أثارت من قضايا بعضها علميّ، وبعضها اجتماعيّ، وبعضها الآخر فقهيّ.

لقد حقَّق الطبيبان البريطانيان ستيتون وإدواردز ما تنبأ به هكسلي في كتابه (العالم الجديد الممتاز) من إمكانية الحفاظ على البويضة الملقحة حية خارج رحم الأم بفضل التقنية الحديثة في ظل درجة حرارة مثلى. لقد تحققت هذه النبوءة بعد مضي ستة وأربعين عاماً من التنبؤ بها حين تمكن الطبيبان المذكوران من إجراء التجربة الحلم وحوّلاها إلى حقيقة واقعة أثارت الدهشة في جميع أنحاء العالم.

ولما كانت المعاهدة المصرية الإسرائيلية ليست إلا وليدة "إطار السلام" الذي توصل إليه الثلاثي المعروف (كارتر – بيغن –السادات) في كامب ديفيد، ولمّا كان هذا الإطار بمثابة الأنبوب الذي احتضن البويضة المصرية والحيوان المنوي الإسرائيلي، ولمّا كان الطبيب المشرف على التجربة هو كارتر فإن ما أثارته هذه المولودة المسخ من قضايا كان أكثر بكثير من تلك التي أثيرت حول قضية طفلة الأنبوب.

ولست أعتقد أن بين الناس من يشك في أن الهدف الرئيسي للطبيبين ستيتون وإدواردز هو هدف إنساني نبيل يرمي إلى تحقيق أمل الآلاف من الآباء والأمهات الذين لا يتمكنون لسبب أو لآخر من أن ينجبوا بالطريقة العادية التي عرفها البشر منذ أول لقاء تم بين آدم وحواء. أما الطبيب كارتر فإن أحداً لا يشك -حتى في أمريكا ذاتها- في أنه لم يهدف من إنجاح تجرية المعاهدة إلا إلى إنقاذ سمعته الشخصية داخل الولايات المتحدة ليتمكن من تحقيق شعبية تمكّنه من البقاء في البيت الأبيض أربع سنوات أخرى. بعد أن تنقضي مدة رئاسته الحالية. أما ما يدعيه من أن رائده في ذلك

إنما هو خدمة السلام العالمي والمحافظة على حقوق الإنسان فإنه لا يعد وكونه مجرد شعارات لا يمكن لإنسان عاقل يتمتع بمقدار ذرة من القدرة على التمييز من أن يصدق بها بأي حال من الأحوال.

إن معاهدة تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بل وتحرمه من ممارسة هذا الحق دون شعوب الأرض وتحوله في موطن الآباء والأجداد إلى مجموعات من الهنود الحمر بموجب الحكم الذاتي المقترح... إن معاهدة من هذا القبيل لا يمكن لمهندسيها أن يدّعوا أنها تخدم السلام أو أنها وضعت من أجل المحافظة على حقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم.

ولئن استطاعت تجربة الأنبوب أن تحقق السعادة للمستر براون وزوجته فإن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تجلب لأطرافها غير الشقاء والعناء.

وإليكم الشواهد المتواترة المستقاة من مختلف الأصعدة وعلى جميع المستويات:

على الصعيد الوطنيّ في مصر المبتهج الوحيد الذي لا يفتأ يعبر عن سعادته بإبرام المعاهدة هو الرئيس المؤمن جداً أنور السادات وهو يعلن ذلك وفي كل مناسبة على الرغم من أن نحوله وهزاله والغبرة التي تعلو وجهه والقترة التي ترهق ذلك الوجه، لا يشير شيء منها بأي شكل من الأشكال إلى ما يغمر قلب صاحبه من بهجة وما يضطرم في أعماقه من مشاعر الغبطة والسرور.

وفي مصر وعلى الرغم مما قامت به أجهزة النظام المصرية القمعية من حملات استهدفت إسكات كل صوت يجهر بمعارضته بمعاهدة الاستسلام فقد عبر الشعب المصري عن رفضه لهذه المعاهدة المسخ في البيانات التي صدرت عن حزب التجمع الوحدوي وحزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية ومن تبقى من رجال ثورة يوليو 1952 والنواب المعارضين والمستقلين في مجلس الشعب المنحل، وفي التظاهرات التي انطلقت من الجامعات المصرية في مختلف المحافظات والتي اضطرت الرئيس المؤمن إلى القيام بجولته الأخيرة على بعض الجامعات التي لم يجروء أن يلتقى فيها الرئيس المؤمن إلى القيام بجولته الأخيرة على بعض الجامعات التي لم يجروء أن يلتقى فيها

بأحد من الطلبة الذين أعلَنَ عليهم وهدد كل من يفكر منهم بالخروج على أخلاق القرية بالويل والثبور وعظائم الأمور.

وفي مصر بدأت المعارضة لهذه المعاهدة الاستسلامية تتمثل في صورة عمليات عنف تستهدف مؤسسات النظام. ولعل تفجير القنابل في فندق الشيراتون ومركز البريد العام بالعتبة ليس إلا البداية لهذا الشكل من أشكال المعارضة العملية لهذه المعاهدة المسخ.

وفي مصر قام الرئيس المؤمن بكارتر وبكل ما هو أمريكي بإجراء الاستفتاء العام الذي أعلن عن نتيجته مقدماً وقبل أن يتم. ولعل أخطر ما في هذا الاستفتاء ما تضمنه من الإعلان عن رغبة النظام في تقسيم مصر إلى مجموعة من الولايات أو المحافظات يعطى فيها حاكم الولاية أو المحافظة سلطات أمنية مطلقة تخوله اللجوء إلى ما يراه مناسبا من الوسائل القمعية لإخماد أية بادرة من بوادر الثورة على النظام دون انتظار للأوامر من السلطة المركزية في القاهرة.

وفي مصر بدأ النظام المصري في نقل قواته العسكرية من سيناء ومنطقة القناة وحشدها على الحدود الليبية تمهيداً لشن عدوان على الجماهيرية العربية الليبية متبعا في ذلك الأسلوب الذي سلكته تتزانيا في غزوها الأخير لأوغندا.

وفي مصر تغير النشيد الوطني الذي كان يتضمن الدعوة إلى المقاومة والاعتزاز بحمل السلاح واستبدل بنشيد آخر هزيل مسخ فيه اللواء الركن مطرب الملوك الموسيقار الدكتور محمد عبدالوهاب لحناً وطنياً زائفاً من ألحان الموسيقار الوطني الخالد سيد درويش.

وفي مصر بدأت الدعوات المشبوهة من بعض المثقفين تطل برأسها داعية المثقفين المصريين إلى تبادل الأفكار مع نظائرهم من بني إسرائيل ومن أكثر المتحمسين لهذه الدعوة الكاتب المسرحي الطفيلي سارق وممنصر مسرحيات الأدباء الفرنسيين المغمورين توفيق الحكيم، والكاتب الوجودي الوصولي أنيس منصور.

وعلى هذا الصعيد اقترح اتحاد الأدباء في ألمانيا الغربية إقامة حوار بين الأدباء المصريين ونظرائهم المصريين في ندوة يعقدونها في بون.

وقد عرض هذا الاقتراح على جمعية الأدباء في مصر للتصويت عليه فتحمس له بعضهم، ولكنه أرجىء البت فيه بحجة أن مثل هذا الحوار سابق لأوانه.

وفي مصر ما زالت أجهزة الإعلام الساداتي عاكفة على القيام بعملية غسيل مخ رهيبة لجماهير مصر مصورة لها أن الحل السحري لمشكلاتها إنما يكمن في تأييد هذه المعاهدة ووضع بنودها الشائكة موضع التنفيذ.

وفي مصر بادر المدعو مصطفى نيازي وهو مدير إحدى المؤسسات السياحية بالسفر إلى القدس لإقامة علاقات سياحية مع الشركات الإسرائيلية السياحية. وقد أكد بطرس غالي أن مصر ستستقبل بالترحاب السياح الإسرائيليين الذين سيتوافدون على القاهرة عند فتح الحدود بين البلدين لمشاهدة الأهرامات التي بناها أجدادهم أو استعداداً لاستقبال هذه الأفواج من سياح أبناء العمومة الأمجاد. فقد زاد عدد الطلاب المصريين المقبلين على دراسة اللغة العبرية في المعاهد والجامعات. وقد انتقد الدكتور لطفي عبدالعظيم رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي هذا الاندفاع الغريب في قلب العواطف والمشاعر في مصر تجاه بني إسرائيل، واحتفاء الأجهزة التنفيذية الإعلامية في مصر بمعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية بحجة أن ذلك يرضي الحاكم.

ثم تحدث بالتفصيل عن عدم جدوى المساعدات والقروض الأمريكية في حل أزمة الاقتصاد المصري.

• وعلى الصعيد العربي بدأت الدول العربية التي وافقت على قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد في مؤتمر بغداد بترجمة هذه القرارات إلى واقع يستهدف عزل مصر ووضعها في محجر صحي لا يتسرب منه فيروس الاستسلام إلى أي جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير. ولم يبق معرضاً للعدوى من هذه الأجزاء سوى ثلاثة أجزاء هي: السودان والصومال وسلطنة عمان وهي أجزاء تفتقر إلى المناعة التي يمكن أن تحول بينها وبين الإصابة بهذا الفيروس الخبيث.

وعلى طريق وضع هذه القرارات موضع التنفيذ تم سحب جميع سفراء الدول العربية من القاهرة وإغلاق سفاراتها فيها قبل أن يقوم مناحييم بيغن بزيارته الخاطفة لرئيس النظام المصري بعد التوقيع.

واستمراراً في تطبيق هذه القرارات تم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس كما تم تعليق عضوية مصر في المؤسسات الاقتصادية التالية:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
 - المصرف العربي في أفريقيا.
 - اتحاد منتجى الأسماك.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك والشركات التابعة لها.
 - صندوق النقد العربي.

وإلى جانب تعليق العضوية تقرّر حرمان مصر من القروض والمساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات للأعضاء ومن إقامة أي مشروع من مشروعاتها في مصر بالإضافة إلى إغلاق فروعها في مدينة القاهرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعليق عضوية مصر في المنظمات العربية الآتية:

- منظمة العمل العربية.
- اتحاد الإذاعات العربية.

وفي إطار تطبيق مقررات مؤتمر بغداد تم كذلك ما يلي:

- نقل مقر هيئة التصنيع الحربي من القاهرة إلى الرياض تمهيداً لتعليق عضوية مصر فيها.
- أوقف العراق رحلاته الجوية إلى مصر وبدأ في الوقت نفسه مساع تستهدف إقناع الدول العربية بالعمل على منع بنك التنمية الإسلامي في جدة من تقديم أية قروض إلى مصر.

- قرر اتحاد العمال العرب مقاطعة وسائل النقل المصرية والأمريكية وعدم تقديم أي نوع من أنواع الخدمات إليها في الموانيء العربية والمطارات.
- تعكف دول الأوابك على وضع مشروع بمقاطعة خط سوميد النفطي المصري الذي يحمل 1.6 مليون برميل من النفط من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الصعيد العربي كثّف رجال المقاومة الفلسطينية عملياتهم داخل الأراضي المحتلة وخارجها ونتيجة لذلك بادر العدو بشن هجمات برية وبحرية وجوية عنيفة على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان.

وعلى هذا الصعيد، أعلن العميد الإسرائيلي الرائد الصليبي سعد حداد ميلاد دولة لبنان الحر وبدأ في تنفيذ مخطط إسرائيلي انعزالي يستهدف إخراج القوات الدولية من الجنوب كي تتسع رقعة الشريط الحدودي الثانية التي يمكن أن تقع في الشرك الذي نصبته معاهدة الاستسلام حتى لا يكون الحكم الذاتي المقترح لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة النموذج الأوحد بهزاله وكيانه الوهمي المصطنع في المنطقة العربية.

وعلى هذا الصعيد، تتبأت مصادر المخابرات المركزية الأمريكية بسقوط حكومة صنعاء في ستة أشهر ولإن دلت هذه النبوءة على شيء فإنما تدل على ما تبيته دوائر المخابرات الأمريكية من نوايا لكل نظام تحدثه نفسه بالخروج من دائرة الفلك الأمريكي، وشبيه بذلك ما أطلقته إسرائيل من تهديدات تجاه الأردن بعد العمليتين الجريئتين اللتين قامت بهما مجموعتان فدائيتان في غور الأردن وفي غور بيسان.

• وعلى الصعيد الدولي لم تحظ المعاهدة بما كان يتمناه أطرافها من تأبيد، ولم تجد ما يرى هؤلاء الأطراف أنها جديرة به من ترحيب. ونظرة فاحصة إلى ما تتشره الصحف الأجنبية من تعليقات حول هذه المعاهدة وملابسات ظهورها ونتائجها تشير إلى أكثر هذه التعليقات إيجابية هي تلك التي تعدها مجرد خطوة بسيطة على طريق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط.

وقد اجتمعت هذه الصحف على أن هذه المعاهدة لا تعدو أن تكون صلحاً منفرداً بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ليعوض هذه الأخيرة عن حلف "السانتو" الذي انهارت دعائمه أمام ضربات الثورة الإسلامية في إيران.

ومن إرهاصات هذا الحلف أن بعض المصادر الأمنية الأوروبية رجحت بعد عملية بروكسل الأخيرة أن يكون هناك تنسيق مصري إسرائيلي لإحباط أية محاولة فلسطينية ترمي إلى ضرب معاهدة الصلح عن طريق ضرب أهداف أي من طرفيها.

وعلى الصعيد الدولي بدأت بعض الدول التي كانت معدومة في قائمة الدول الصديقة للعرب في تغيير موقفها ذاك ومثال ذلك ما حدث في اليابان التي سمحت مؤخراً بعرض بعض الأفلام الصهيونية التي تشوه الحقائق وتسيء إلى الأمة العربية والإسلام في تليفزيون العاصمة اليابانية طوكيو.

وعلى هذا الصعيد وقفت هيئة الأمم المتحدة من هذه المعاهدة المسخ موقفاً سلبياً يتسم بعدم المبالاة انتظاراً لما يمكن أن تتمخض عنه من نتائج. هذه عملية جرد سريعة لما حققته المعاهدة من أهداف على مختلف الأصعدة.

أما ما يمكن أن تحققه فإنه رهن بعدة عوامل نجملها فيما يأتى:

- موقف الشعب المصري وما يمكن أن يحمله من مفاجآت.
 - موقف المقاومة الفلسطينية في حدود إمكاناتها المتاحة.
- صمود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتماسكهم وقدرتهم على مجابهة الضغوط المصرية الإسرائيلية لحملهم على القبول بمشروع الحكم الذاتي.
 - موقف الدول العربية الرافضة ومدى استعدادها لتقبل ردود االفعل المعادية وتحملها.
 - التحولات الدولية المفاجئة سواء اتسمت بالسلب أو الإيجاب.

أما بالنسبة لموقف الشعب المصري وما يمكن أن يحمله من مفاجآت فإن قدرة هذا الشعب على تحمل الضغوط والصبر على ما يوجه إليه من ألوان الكبت والاضطهاد لا تجعلنا نتوقع منه في

القريب العاجل تحولات مفاجئة ذات قدرة فاعلة يمكن أن يؤدي إلى إحباط المخططات التي يعكف النظام الساداتي على تنفيذها بحماس بالغ وسرعة فائقة تفوق سرعة صخرة متدحرجة من قمة جبل هرمي نحو سهل منبسط فسيح يبدأ بمستنقع آسن تغرق هذه الصخرة في أعماقه. أما قدرة هذه الصخرة على التماسك والمحافظة على ذراتها من التفتت وهي منحطة من عل نحو المستنقع فتتوقف إلى حد كبير على نوعية المادة التي تتألف منها هذه الصخرة. ونحن نشك في أن تكون صخرة النظام الساداتي من الصوان ... إنها في أحسن الفروض صخرة جيرية هشة لن تلبث أن تتفتت وتتحول إلى قطع صغيرة متناثرة قبل أن تصل إلى المستنقع الذي ينتظرها وبخاصة إذا تعرضت في طريقها إليه إلى الاصطدام بكثير من العوائق الحادة التي تفوق قواها مجتمعة قوة هذه الصخرة الغبية السائرة ببلاهة نحو مصيرها المحتوم.

معنى ذلك أن النظام المصري سوف يمضي قدماً في تحقيق ما يرمي إليه من تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية وليس أدل على ذلك من تلك اللهفة التي يبديها بمناسبة وبغير مناسبة نحو الإسراع بتطبيق نصوص المعاهدة حتى قبل المواعيد المحددة لتنفيذها تعبيراً عن حسن نواياه.

والذي نعتقده أن ذلك النظام سوف يحاول الإفادة من موسم الامتحانات الجامعية وما يعقبها من أجازات قابلة للتمديد حتى يتمكن ذلك النظام من المضي قدماً في تنفيذ مخططاته الآثمة نحو الأمة العربية وشعب مصر.

واستمراراً في تنفيذ السياسة الساداتية القاضية بالتوسع في تصدير العمالة المصرية الرخيصة أعلن المسئولون في مصر أن حكومة السادات سوف تسمح لمائة ألف من العمال المصريين بالسفر إلى إسرائيل.

وفي مجال التربية والتعليم نعتقد أنه ستشكل لجان تربوية تقوم بمهمة إعادة رسم سياسة تربوية وتعليمية جديدة هدفها تحصين عواطف الأجيال المصرية القادمة ضد عوامل الحقد والكراهية لبني إسرائيل، وسوف تدخل هذه السياسة التربوية الجديدة في حسابها عاملين:

أولهما: تتقية هذه المناهج من كل ما يدعو إلى العزة الوطنية والانتماء القومي والحرص على التمسك بالتراث الإسلامي العظيم.

وثانيهما: إعادة كتابة التاريخ وبخاصة تلك الصفحات التي تتحدث عن العلاقات العربية الإسرائيلية وتفضح مواقف اليهود المعادية لله ولرسوله وللمسلمين. وتمهيداً لذلك فقد طالب مناحيم بيغن الرئيس المؤمن جداً بالكف عن إذاعة السور القرآنية التي تتدد ببني إسرائيل وتصورهم على حقيقتهم من الإذاعات المصرية. ولسنا نعتقد أن أخلاق القرية التي يتمتع بها الرئيس المؤمن جداً يمكن أن تسمح له برفض هذا الطلب البسيط لصديقه الحميم!!

ولسوف تشهد تل أبيب ونهاريا وبتاح تكفا وأرشليم وغيرها من المدن الإسرائيلة فرقاً فنية مصرية متعددة تقوم بتقديم عروضها هناك تمتيناً لعرى الأخوة الجديدة بين الشعبين.

• وعلى صعيد المقاومة الفلسطينية: فإن المطلوب في المرحلة الراهنة من قبل أطراف المعاهدة أحد أمرين:

الأول: أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم (242) وأن تعترف بحق إسرائيل في البقاء.

والثاني: وهو مطلب احتياطي بديل يحاول أطراف المعاهدة تنفيذه في حالة عدم تحقق المطلب الأول... أما هذا المطلب فهو جر المقاومة الفلسطينية للوقوع في مصيدة الجنوب اللبناني التي يأمل ثلاثي المعاهدة من خلالها في اجتثاث هذه الشوكة التي ما زالت تقض مضجعه وتحول بينه وبين السير الحثيث في طريق سلامة الموهوم.

وفي سبيل تحقيق المطلب الأول بدأ العراب الأمريكي في تسريب أنباء تقول بأن أوساطاً أمريكية تضغط على وزارة الخارجية الأمريكية من أجل إقامة حوار مع منظمة التحرير... لهذا كله فإن المقاومة الفلسطينية مطالبة اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى بإعادة النظر في جميع حساباتها والتعرف على مواقع خطاها وما يمكن أن تجنيه من كل خطوة تخطوها أو كل حركة تقدم عليها،

على أن يسير ذلك جنباً إلى جنب مع ما ينبغي أن توجهه من ضربات موجعة ومؤثرة لثلاثي المعاهدة الخبيث ومصالحه.

ولسنا نعتقد أن مثل هذه الضربات تتمثل في وضع متفجرة في سفارة أو فندق أو مهاجمة مجموعة من ركاب إحدى الطائرات.

• أما على صعيد الأرض المحتلة: فسوف يحاول ثلاثي المعاهدة الخبيث أن يرمي بكل ثقله من أجل تنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي وسوف يعمل على خلق قيادات بديلة لمنظمة التحرير. ولن يألو هذا الثلاثي جهداً في استخدام شتى ألوان الترغيب والترهيب، ولهذا فإنه بقدر ما يظهر عرب الضفة والقطاع من تماسك وصمود ومقدرة على مجابهة الضغوط والتحديات بقدر ما سيظل حلم ثلاثي المعاهدة مجرد تصورات في خيال مجنون.

وفي هذا المجال ينبغي ألا يغرب عن البال أن صمود عرب الأرض المحتلة مرهون بمقدار الدعم الذي ينبغي أن يتلقوه من العرب الرافضين.

وستكون البطالة -نتيجة لتدفق سيل العمال المصريين على إسرائيل- من أخطر الأسلحة التي ستؤدي إلى تفريغ الأرض المحتلة من المكان... وفي هذه الأراضي سيزيد عدد المدارس المعطلة وعدد القرى والمدائن المحاصرة وستشرق السجون والمعتقلات بأبناء فلسطين وبناتها وسيضطر الرئيس المؤمن جداً إلى الاتصال بصديقه الحميم بيغن مرات كثيرة لتعزيته بالضحايا الكثيرة التي ستسقط برصاص الإرهابيين من عرب فلسطين وسيضطر المسئولون في إسرائيل إلى تأجيل الكثير من رحلات العمل إلى مصر بسبب زيادة الهجمات التي يشنها هؤلاء الإرهابيون الأمر الذي سيجلب إلى الرئيس المؤمن كثيراً من الضيق والتعطيل ووجع الدماغ.

باختصار شديد إن شعب الضفة الغربية والقطاع سيشهد من المآسي بفضل الرئيس المؤمن ومعاهدته العتيدة ما لم يشهده طوال سنوات كفاحه المرير مع الصهيونية والاستعمار.

• أما على الصعيد القومي: فإن ثلاثي المعاهدة يدرك أن الدول العربية التي التفت حول الحد الأدنى المتمثل في قرارات مؤتمر بغداد فإن هذا الثلاثي الخبيث يطمح في شق صفوف هذه الدول ويحاول بكل وسيلة ممكنة أن يجعل من قرارات مؤتمر بغداد حبراً على ورق.

لهذا فهو لا يفتأ يردد أن سر بعض هذه الدول يختلف عن علنها وأن بعضها سيستمر في دفع المعونات المالية للنظام الساداتي... إلى غير ذلك من التقولات... وقد يكون ذلك كله أو بعضه صحيحاً وقد لا يخرج عن كونه مجرد دس رخيص أو أسلوباً من أساليب الدعاية المضادة إلا أننا وبمنتهى التجرد نقول: إن السرعة التي يسير بها تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد لا تتمشى وعظم الكارثة التي حاقت بالأمة العربية... لذلك فإن هذه الدول مطالبة اليوم وأكثر من أي يوم مضى أن ترتفع إلى مستوى المسئولية وأن ترقى بإجراءاتها إلى ما ارتقت إليه هذه المعاهدة الخيانية من خطورة وألا تكتفي بمقاطعة النظام المصري ومؤسساته من خلال قطع مؤسساتها الرسمية لعلاقاتها مع ذلك النظام، بل عليها أن ترغم مؤسساتها الاقتصادية ذات الطابع الشعبي أو الفردي على مقاطعة ذلك النظام. وعليها كذلك ألا تكتفي بالدوس على ذنب الأفعى، فهي مطالبة إن لم تكن قادرة على سحق رأسها أن تسدد له على الأقل ضربات موجعة ترغمه على إعادة التفكير في موقفه. وما أكثر الضربات التي يمكن للعرب أن يسددوها إلى ذلك الرأس المتعجرف الخبيث.

المطلوب من الدول العربية الآن أن تسبق الأحداث بدلاً من أن تلهث وراءها.... عليها أن تضع تصوراً دقيقاً لكل خطوة يمكن أن يقدم عليها أطراف المعاهدة منفردين أو مجتمعين وأن تضع الرد المناسب الحاسم على كل خطوة من هذه الخطوات.

في إيجاز غير مخل، مطلوب من هذه الدول أن تثبت للعالم -ولو مرة واحدة في تاريخها الحديث المفعم بالتمزق والشتات- أن بإمكان العرب أن يتصرفوا تصرفاً فعالاً ومؤثراً مع كل من يهدد مصالحهم المشتركة ووجودهم القومي.

• على الصعيد العالمي: لم تحق المعاهدة حتى الآن ما يستحق الذكر من أهدافها المرجوة. لقد خاب أمل أطرافها الثلاثة في استقطاب ما يرجونه لها من تأييد وإذا استثنينا بعض دول السوق الأوروبية المشتركة وفي مقدمتها بلجيكا فإن باستطاعتنا أن نقول أن معظم دول

العالم قد قابل ميلاد هذه المعاهدة المشؤومة بفتور. ولكن علينا أن نتساءل: هل في استطاعة الدول الرافضة لها أن ترقى بهذا الفتور إلى درجة المعارضة الكاملة؟ وإن لم تتمكن من ذلك فهل في قدرتها على الأقل أن تحافظ عليه كما هو، حتى لا يتحول إلى حماس وتأييد يدفع بعجلاتها المفعمة بالمسامير إلى الأمام؟

الجواب عل ذلك يعتمد إلى حد كبير على ما يمكن أن تبذله الدول الرافضة إلى جهود دولية تهدف إلى تحقيقه. والذي نعلمه أن هذه الدول لم نقم حتى الآن بما ينبغي أن تقوم به من اتصالات على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي مع دول العالم الثالث ودول كتلة أمريكا اللاتينية وغيرها من التجمعات الدولية، ولكي نكون منصفين فإن ما تم من تحرك على هذا المستوى حتى الآن إنما ينحصر في تلك البيانات الصحفية التي تصدر في أعقاب زيارة أحد المسؤولين الأجانب لدولة من دول الرفض والصمود والتي تتضمن شجباً مهذباً رقيقاً للمعاهدة أو الدعوة إلى إيجاد حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط. والغريب أن يحدث ذلك في الوقت الذي قررت فيه مصر وإسرائيل القيام بتحرك دبلوماسي نشط في الدول الآسيوية بهدف الحصول على تأييدها للمعاهدة وهو يحدث أيضاً في الوقت الذي ضاعفت فيه الولايات المتحدة من حملتها الضاربة على الدول الرافضة وبخاصة النفطية منها، فيه الولايات المتحدة من حملتها العسكرية في مياه المحيط الهندي والخليج.

وإذا بقي موقف دول الرفض على ماهو عليه من البطء وضعف الفاعلية فإننا لا نستبعد أن تحقق المعاهدة بعض المكاسب التي تطمح في الحصول عليها على هذا الصعيد. إن الدول الرافضة الآن في سباق مع الزمن وعليها أن تتدارك الأمر وتبادر إلى أداء واجبها على الصعيد الدولي بادئه بالدول التي دلت الإرهاصات على أنها ليست محصنة ضد الوقوع في حبال قصائد الغزل التي سوف يلقيها على مسامعها ممثلو النظامين الصهيوني والساداتي. وبعد، فقد آن للعرب الرافضين أن يدركوا أنه ليس في استطاعتنا أن نطالب الدول التي اعتادت الوقوف إلى جانب قضايانا العادلة بأن تكون ملكية أكثر من الملك أو بمعنى آخر أن تكون عربية أكثر من العرب أنفسهم، بحيث نتوقع منها الثبات على مواقفها وبخاصة بعد

أن انزلقت أكبر دولة عربية وقامت بتوقيع معاهدة صلح منفرد مع عدوها وعدو العرب التاريخي إسرائيل.

بقي الآن أن نتساءل: كيف يمكن لدول الرفض والصمود أن تتصدى لهذه المعاهدة من أجل إحباطها وإحباط مخططاتها الآثمة على جميع الأصعد والمستويات؟

ذلك هو موضوع حديثنا القادم إن شاء الله.